مجلة الباحث
موقع المجلة: https://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/bjh/

الوعي بحقوق الطفل في المجتمع

م.م. حيدر جواد كاظم

كلية الامام الكاظم للعلوم الاسلامية الجامعة (ع) / اقسام واسط

التخصص العام للبحث: علم الاجتماع	التخصص الدقيق للبحث: علم الاجتماع

معلومات الورقة البحثية

الكلمات الرئيسية:

المجتمع ،الوعي بحقوق الطفل، الطفولة ، حقوق التعليم ، الرعاية الصحية.

المستخلص باللغة العربية:

تُعد الطفولة الوجه الأكثر براءة للبشرية، ولذلك تصعد حقوق الأطفال إلى قمة هرم حقوق الإنسان، فهم بحاجة إلى رعاية وحماية خاصة تتجاوز ما تتطلبه الفئات العمرية الأخرى .وقد أقرت معظم الدول قوانين لحماية حقوق الأطفال ومساعدتهم على تلبية متطلبات حياتهم الأساسية دون أي تمييز، سواء كان ذلك على أساس طائفي أو عرقي أو لغوي أو ثقافي أو ديني. تضمن هذه القوانين حقوق الأطفال في البقاء والتطور والنماء، وحمايتهم من المؤثرات الضارة وسوء المعاملة والاستغلال .بالإضافة إلى ذلك، تضمن هذه القوانين مشاركتهم الكاملة في الأسرة والحياة بمختلف جوانبها .كما تتضمن كذلك الحق في احترام رأي الطفل والاستماع إليه، وعدم الإساءة إليه أو قمعه أو إجباره على التزام الصمت بالقوة أو التهديد.

doi: https://doi.org/10.63797/bjh.

المقدمة

إذا أردنا قياس وعي المجتمع، فإن ذلك يعني معرفة مدى الاهتمام الذي يعلقه المجتمع على رعاية أبنائه وتعليم الجيل القادم من أبنائه. في حين أن عدم الاهتمام التربوي ينذر بالتخلف والتراجع ويدل على الإهمال والفراغ في تطلعات المجتمع. كما ان تربية الطفل تعني التعاطي مع الأحاسيس والمشاعر والإنسانية في أولى مراحلها وأدق تفاصيلها وأدق مستوياتها حيث البراءة والرهافة والصدق.

لا يستطيع الطفل التعبير عن احتياجاته ولا يستطيع الدفاع عن نفسه، وهي صفحة بيضاء نقية تستقبل ما هو مكتوب عليها وتسجل ما يملأه عليها.وبذلك يجب التعامل مع الطفل بمنطق إنساني وبروح صادقة وشفافة وعقلية مستقبلية بناءة.

المبحث الأول
العناصر المنهجية للبحث

أولا: مشكلة البحث

على الرغم من إقرار غالبية الدول العربية لقوانين تكفل حقوق الطفل، إلا أن تطبيق هذه الحقوق على أرض الواقع ما زال يواجه تحديات كبيرة، إذ يعاني الأطفال من قصور في الحصول على حياة إنسانية كريمة تتضمن الرعاية التربوية والتعليمية والصحية والاجتماعية المناسبة. كما أن غياب الوعي الكافي بحقوق الطفل لدى بعض القائمين على رعايته ومؤسسات التنشئة الاجتماعية يفاقم من المشكلات التي يتعرض لها الأطفال، ويحول دون تمتعهم بحقوقهم الأساسية كما نصت عليها المواثيق الدولية، وعلى رأسها اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. من هذا المنطلق، تتحدد مشكلة البحث الحالي في دراسة مستوى وعي المجتمع بحقوق الطفل، وتحليل الأطر النظرية التي تفسر هذا الوعي، ودور مؤسسات الخدمة الاجتماعية في الارتقاء به، وذلك في ضوء التحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الراهنة.

ثانيا: أهمية البحث

1-أهمية المؤسسات التعليمية في توعية الأطفال وتعليمهم لما لهم من حقوق مكفولة نظاماً.
2-التأكيد على بذل كافة الجهود لتحقيق التنمية المبكرة للأطفال.
3-أهمية بذل كافة الجهود لرعاية وتنشئة وتربية وتعليم وتثقيف الطفل والإسراع في معدل نموهم في مختلف جوانبهم مبكراً .
4- أهمية أعداد أطفال للمستقبل ولعالم الغد بكل ما يحمله لهم من تحديات وصعاب في ضوء دخول العالم للحلقة الثالثة من حلقات الحضارة الإنسانية وهي حلقة المعلوماتية.
5- تعد الدولة جهة مكلفة بالمسؤولية بان تجد ما يتماشى مع المصلحة الفضلى للطفل، ومناداتها من خلال الندوات والمؤتمرات العلمية بأهمية حقوق الطفل ومراعاة حقوقه واحترامها في كافة جوانب الحياة.

ثالثا: اهداف البحث

1- يهدف البحث إلى معرفة الخدمات المهنية التي تقدمها المؤسسات التعليمية والمجتمعية في رعاية الطفولة وبيان أهمية الخدمة الاجتماعية المقدمة للأطفال.
2- يهدف البحث إلى وضع برامج لرعاية الطفولة والخدمة الاجتماعية لرعاية للأطفال وتنميتها اجتماعيا.
3- معرفة مدى تحقيق أهداف المؤسسات التثقيفية والتعليمة بحقوق الطفل.
4-تحديد مستوى الوعي بحقوق الطفل لدى لمجتمع في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة.

رابعا: منهج البحث

اعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج الوصفي بصفته أكثر المناهج عطاء في هذا المجال حيث يعد المنهج الوصفي هو أحد المناهج البحثية التي تُستخدم لدراسة الظواهر كما هي في واقعها الفعلي دون التدخل في تغييرها أو التأثير عليها. ويهدف هذا المنهج إلى جمع البيانات وتحليلها بهدف وصف خصائص الظاهرة وتحديد أنماطها وعلاقاتها. كما يُعد من أكثر المناهج استخداماً في الدراسات التربوية والاجتماعية لقدرته على تقديم صورة دقيقة وموضوعية عن الواقع المدروس.

المصطلحات و المفاهيم العلمية

تشير كلمة الوعي في التعريفات اللغوية ، إلى "وعي الشخص المباشر لنفسه ومحيطه ، والذي هو أساس كل معرفة. تشير هذه الكلمة أيضًا إلى فهم الإدراك وصحته ، وهذا الوعي يعني وعي الشخص نفسه والبيئة المحيطة به. (بدوي، 1986)

حقوق الطفل: كلمة حق تعني: مصلحة مادية أو معنوية يحميها القانون، أو بتعبير آخر تستخدم للدلالة على التمتع بسلطة يقرها القانون من أجل القيام بعمل أو الامتناع عنه (مذكور، 1975).

مصطلح حقوق الطفل: إنه يعني مجموعة من متطلبات الحياة التي بدونها لا يمكن أن توجد حياة الطفل ، ويجب على البالغين تلبية هذه المطالب والالتزام بها في إطار تطوير التنظيم الاجتماعي الذي يعترف بهذه المطالب ويحافظ عليها. (إبراهيم، 2009).

إن ثقافة الوعي بحقوق الطفل تعني ضرورة اهتمام مؤسسات خدمة الرعاية الاجتماعية بتعليم وتعلم حقوق الطفل نتيجة لعوامل مختلفة توجه السلوك سلباً أو إيجاباً نحو شيء ما.

المبحث الثاني
مشكلات الطفولة

الاهتمام بالطفولة:

اهتم علماء الاجتماع الأوائل منذ البداية بتأسيس علم دراسة المجتمع من خلال دراسة المجتمع وظواهره وتفاعلاته وأنظمته والمؤسسات الاجتماعية بشكل عام ومؤسسات التنشئة الاجتماعية بشكل خاص.

اهتم الباحث ابن خلدون مؤسس علم الاجتماع بدراسة التنشئة الاجتماعية كإحدى العمليات التي تساهم وتشارك من خلال مؤسساته التربوية المتمثلة في الأسرة والمدرسة والمجتمع في تنشئة الأطفال وتعليمهم. والسلوك الذي يساعدهم على فهم التصورات والمفاهيم الفكرية والاجتماعية الموجودة في المجتمع من خلال الحس والتفاعل الاجتماعي ، والذي بدوره يساعد في تكوين الشخصية ونموها وتغييرها. (احمد جمال ظاهر، ص33).

ثم جاء العالم الفرنسي اوكست كونت المؤسس الثاني لعلم الاجتماع ، ووجه انتباهه إلى عمليات تربية الأطفال وتعليمهم وبناء شخصياتهم وفقًا لمتطلبات وخصائص المرحلة العلمية النامية التي تؤكد على الوعي الحسي والتجريبي والاستقرائي للمجتمع، ذلك الوعي الذي يساهم في نمو وإثراء الأطفال معرفياً واجتماعياً ، ويمكنهم من التغلب على مظاهر المشاكل الاجتماعية للمجتمع الذي يعيشون فيه.

ثم جاء العالم إميل دوركهايم للفت الانتباه إلى أهمية التنشئة والتربية والتعليم في بناء شخصية الأبناء في مرحلة مبكرة وشخصية الراشد والشيخ في مراحل لاحقة. وعدم التعرض للتصدع والتفكك والتغيرات الاجتماعية التي تغير ملامح بنيتها الاجتماعية

كان علماء السوسيولوجيا في أمريكا منذ عام 1918 مهتمين بالأسرة والمدرسة والتنشئة الاجتماعية المحلية كعملية تعليمية في بناء شخصية قوية ، حيث تأخذ حركة الأقليات والجماعات المهاجرة مكانها.

ازداد الاهتمام بدور التنشئة الاجتماعية للأطفال بعد عام 1939 في ألمانيا النازية ، حيث اعتقد المنظرون النازيون أنه من خلال التنشئة الاجتماعية على وجه الخصوص ، وللمواطنين بشكل عام ، يتحكمون في إنشاء نموذج شخصية وطنية يتوافق مع المحتوى الفكري.

تحركت دول أوروبا الشرقية قبل انهيارها في نفس الاتجاه في التأكيد على أهمية التنشئة الاجتماعية في مرحلة الطفولة أو بعدها في تشكيل الشخصية الاشتراكية ، وزاد اهتمام علماء الاجتماع بالأسرة والتربية الاجتماعية والمجتمعية للأطفال منذ ذلك الحين. أوائل الستينيات ، بعد التغيرات التكنولوجية والاقتصادية التي تحدثها المجتمعات الغربية ، وخاصة المجتمعات في الدول النامية ، بسبب المشكلات الاجتماعية التي كانت موجودة في هذه الدول نتيجة ضعف التنشئة الاجتماعية الأسرية والتعليمية. (أبو جبور،2021)

الوعي بالطفولة

أكدت العديد من الدراسات الاهتمام بالطفولة

الاهتمام المبكر بتنمية الطفل بمختلف جوانبه وأبعاده ، وأهمها الجانب الاجتماعي والأخلاقي من المهام الأساسية التي يجب على الاشتراكيين والمربين والقائمين على عملية التعلم مواجهتها ، لأن الاهتمام بالطفولة المبكرة من أهم المعايير التي يتم من خلالها قياس الأمم وإعدادها ، حيث لا ينبغي ترك الأطفال في هذه المرحلة الهامة من حياتهم بشكل عشوائي دون تخطيط علمي دقيق وطرق منهجية لتربيتهم ووسائل العناية بهم ، مما يجعلهم مواجهة المستقبل بقدرات واستعدادات ضعيفة ومتدنية لا تمكنهم من النهوض بمجتمعاتهم. (سعد مرسي،1983)

تشير فرويل ، وهي من الرواد الذين ساهموا في رياض الأطفال على المستوى العالمي ، إلى ضرورة الاستفادة الجادة من الاستعدادات والقدرات الخاصة المتاحة للأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة وتوجيهها نحو المسار الصحيح. وإذا كان الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة يتمتع بقدرة فائقة على التعلم والمرونة وقابلية التغيير والتأثير من حوله خاصة من الأشخاص المهمين في حياته وخاصة والديه ومربيه في رياض الأطفال ، فيجب أن يكون أكد على أهمية اكتساب الطفل للقيم المناسبة التي يرى المجتمع ضرورة غرسها في نفسه خلال هذه المرحلة العمرية لأن ما يتعلمه الطفل ويكتسبه من طفولته يبقى ويستمر بغض النظر عن الظروف العصبية أو التغيير الاجتماعي والاقتصادي ، و كلما اهتم المختصون بدراسة القيم منذ المراحل الأولى من حياة الطفل ، حيث يمكن تعديلها أو تغييرها من أجل تحقيق تأثير فعال وقوي في بناء إنسان أفضل وفق فلسفة المجتمع وأهدافه. (امل كرت،1990)

الطفولة كمفهوم اجتماعي وثقافي

يشكل الوعي بالطفولة موضوعًا محوريًا في الدراسات الاجتماعية، حيث يتجاوز مفهوم الطفولة كمرحلة عمرية إلى فهمها كمفهوم اجتماعي وثقافي يتغير بتغير المجتمعات والثقافات، مما يستدعي دراسة كيفية تعريف الطفولة وتأثير ذلك على معاملة الأطفال وحقوقهم في السياقات المختلفة. ويتصل هذا الوعي بشكل وثيق بحقوق الطفل، إذ يكتسب أهمية خاصة من خلال تحليل مدى إدراك المجتمع والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية لهذه الحقوق ودورها في حمايتها وتعزيزها. كما تؤثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة الطبقة الاجتماعية، بشكل جوهري في تجربة الطفولة، حيث تحدد الفوارق الطبقية نوعية حياة الطفل وفرصه في النمو الاجتماعي والتعليم. علاوة على ذلك، يُشكل وعي الطفل بهويته الاجتماعية، مثل الجنس والعرق والطبقة، نتيجة للتنشئة الاجتماعية التي تلعب الأسرة دورًا رئيسيًا فيها، خاصة من خلال أنماط التربية التي تؤثر في وعي الطفل بذاته وبالعالم المحيط. وتشهد المجتمعات الحديثة تغييرات في الممارسات التربوية التي تهدف إلى تنمية الوعي الذاتي والاجتماعي لدى الأطفال، ما يؤكد أهمية الأطفال كعوامل اجتماعية فاعلة يمكنهم من خلالها التأثير في التغيرات الاجتماعية. كما يُعتبر الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي عوامل مؤثرة رئيسية في تشكيل وعي الأطفال، مما يستوجب دراسة كيفية تعاملهم مع المعلومات والقيم المتدفقة من هذه المصادر. ومن القضايا الاجتماعية الملحة أيضًا ظاهرة عمل الأطفال وتأثيرها على وعيهم بحقوقهم ومستقبلهم، إلى جانب تجربة الأطفال في أوضاع الهجرة واللجوء التي تؤثر على إدراكهم للهوية والأمان. كما يبرز وعي المجتمع بحقوق واحتياجات الأطفال ذوي الإعاقات وأهمية دمجهم في المجتمع كجانب أساسي من أبعاد الوعي بالطفولة. ولا يمكن إغفال دور السياسات الاجتماعية والمدارس في بناء وتعزيز وعي الأطفال بحقوقهم ومسؤولياتهم الاجتماعية، في ظل تحديات التمييز الاجتماعي الذي يؤثر سلبًا على وعي الأطفال بأنفسهم وبالمجتمع. وفي النهاية، يشكل الوعي المجتمعي تجاه الجرائم والعنف ضد الأطفال مكونًا حيويًا في حماية الطفولة وضمان بيئة آمنة لنموهم السليم، مما يعكس شمولية وأهمية هذا المفهوم في البحث العلمي والاجتماعي (James, Jenks & Prout, 1998).

الأسرة والوعي بالطفولة

تُعتبر الأسرة الوحدة الاجتماعية الأساسية التي تشكل البيئة الأولى لنمو الطفل، مما يجعلها العنصر المركزي في تشكيل وعي الطفل بذاته وبالبيئة المحيطة به. لا يقتصر دور الأسرة على تلبية الاحتياجات البيولوجية للطفل فقط، بل يمتد إلى توفير الأطر النفسية والاجتماعية والثقافية التي تساعد على تكوين تصوراته حول نفسه، والآخرين، والمجتمع ككل، حيث يكتسب الطفل من خلال التفاعل المباشر مع أفراد الأسرة القيم والمعتقدات التي توجه سلوكه وتشكل وعيه بحقوقه وواجباته، مما يؤسس لهويته الاجتماعية. في علم الاجتماع، تُعتبر الأسرة أول مؤسسة اجتماعية تُنشىء الطفل ضمن نظام من التقاليد والمعايير الثقافية التي تختلف باختلاف المجتمعات، فوظيفتها التنشئة الاجتماعية التي تشمل تعلم اللغة والعادات والأنماط السلوكية المقبولة إلى جانب القواعد الأخلاقية التي تحكم التفاعل الاجتماعي، وهو وعي يُعد الأساس لبناء علاقات الطفل المستقبلية مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى كالمدرسة والمجتمع. ويختلف وعي الأسرة بالطفولة تبعًا لعوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية متعددة، حيث تميل الأسر ذات الموارد العالية إلى تبني أساليب تربية تشجع على الاستقلالية وتعزز مهارات التفكير النقدي، مما يثري وعي الطفل بذاته وبحقوقه، بينما قد تركز الأسر ذات الموارد المحدودة على تلبية الحاجات الأساسية مع اعتماد أساليب تربوية أكثر تقليدية، مما يؤثر على نوعية الوعي المكتسب. إضافة إلى ذلك، تلعب القيم الثقافية والدينية دورًا بارزًا في تشكيل رؤية الأسرة للطفولة، حيث تعكس النظرة المجتمعية بأبعادها الثقافية والاقتصادية المختلفة. كما تؤثر التغيرات الاجتماعية الحديثة مثل العولمة والتكنولوجيا في أنماط تربية الأطفال، حيث تواجه الأسرة تحديات جديدة في تزويد الطفل بوعي يتناسب مع متطلبات العصر، خصوصًا في التعامل مع وسائل التواصل الحديثة والضغوط الاجتماعية المتزايدة. وفي ضوء ما سبق، يمكن التأكيد على أن الأسرة تمثل البيئة الحاضنة الأهم التي يكوّن فيها الطفل وعيه الأولي بالطفولة، متأثرة بعدد من العوامل التي تحدد عمق وتنوع هذا الوعي، مما يجعل فهم دور الأسرة أساسيًا لتطوير سياسات وبرامج تهدف إلى دعم نمو الطفل في بيئة صحية تضمن حقوقه وتساهم في تطوير وعيه الاجتماعي والشخصي بشكل متوازن (Pári, 2024).

وعي الأطفال بحقوقهم في ضوء اتفاقية حقوق الطفل وتطبيقاتها في المدارس

يُعدّ توعية الأطفال بحقوقهم أمرًا أساسيًا لبناء بيئات مدرسية محترمة وشاملة وديمقراطية. تُحدّد اتفاقية حقوق الطفل، التي اعتمدتها الجمعية العامة عام ١٩٨٩، إطارًا شاملًا للحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لجميع الأطفال. وتسترشد هذه الاتفاقية بأربعة مبادئ أساسية: عدم التمييز، ومصالح الطفل الفضلى، والحق في الحياة والنماء، والحق في أن يُسمع صوت الطفل. إن مساعدة الأطفال على فهم هذه المبادئ تُمكّنهم من إدراك قيمتهم، وحماية أنفسهم من الأذى، والمشاركة بفعالية في القرارات التي تؤثر على حياتهم. وتلعب المدارس دورًا حيويًا في تحويل هذه الحقوق من مفاهيم مجردة إلى تجارب حياتية. ويساعد دمج حقوق الطفل في المناهج المدرسية الطلاب على استيعاب قيم مثل الاحترام والمساواة والمشاركة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال دروس حول حقوق الطفل والإنسان، واستخدام كتب القصص التي تُصوّر أمثلة واقعية لأطفال يُناصرون حقوقهم، وأنشطة تفاعلية مثل المناظرات، ومجالس الطلاب، والبرلمانات الوهمية. لا تقتصر هذه الأنشطة على بناء المعرفة فحسب، بل تُنمّي أيضًا مهارات التفكير النقدي والتواصل والتعاطف لدى الأطفال. (الحربي، ص 8-11، 2020)

إن تهيئة بيئة مدرسية تحترم الحقوق أمرٌ بالغ الأهمية. يمكن للمدارس تعزيز عملية صنع القرار الديمقراطي من خلال إشراك الطلاب في وضع قواعد الفصل الدراسي والمساهمة في سياساته. كما يمكنها تطبيق تدابير حماية واضحة لمنع التنمر والإساءة والتمييز والتصدي لها، مع توفير دعم شامل للأطفال ذوي الإعاقة أو الحواجز اللغوية أو صعوبات التعلم. تُثبت هذه الممارسات أن لكل طفل الحق في السلامة والحماية والتعليم الجيد، مع تعليم الطلاب احترام حقوق الآخرين. يعزز إشراك المجتمع والأسرة هذا الوعي. يمكن للمدارس تنظيم ورش عمل لأولياء الأمور لشرح حقوق الأطفال وممارسات التربية الإيجابية، بينما يمكن للشراكات مع المنظمات المحلية استقطاب خبراء لتقديم برامج حماية الطفل، وأنشطة التنوع، وفعاليات التوعية الثقافية. يتيح إشراك الطلاب في مشاريع الخدمة المجتمعية لهم ربط التعلم الصفي بالدعوة في العالم الحقيقي، مما يعزز المسؤولية المشتركة لحماية حقوق الأطفال. (اسماعيل و اخرون، ٢٠٢١). في نهاية المطاف، يُنتج توعية الأطفال بحقوقهم فوائد طويلة الأمد. فالأطفال الذين يعرفون حقوقهم يكونون أكثر عرضة لامتلاك تقدير أعلى للذات، وقدر أكبر من المرونة، وثقتهم بأنفسهم. كما يطورون التعاطف والتسامح والشعور القوي بالعدالة، ليصبحوا مواطنين فاعلين يساهمون في بناء مجتمعات سلمية وعادلة. ومن خلال غرس مبادئ هذه المبادئ في الحياة المدرسية اليومية، لا تقتصر المدارس على تعليم الأطفال أكاديميًا فحسب، بل تربيهم أيضًا كأفراد واعين واثقين من أنفسهم ومتعاطفين، مؤهلين لدعم حقوق الإنسان طوال حياتهم.

الوقاية من العنف الأسري وأثره على الأطفال.

العنف المنزلي هو نمط من السلوك المسيء - جسديًا أو عاطفيًا أو نفسيًا أو جنسيًا أو ماليًا - يستخدمه أحد الشريكين للسيطرة على الآخر أو الهيمنة عليه داخل الأسرة. يمكن أن يحدث بين الزوجين أو الشركاء الحميمين أو حتى بين الوالدين والأبناء. يخلق هذا النوع من العنف بيئة من الخوف والترهيب والصدمة النفسية. وبينما يعاني الضحايا المباشرون معاناة شديدة، فإن الأطفال الذين يشهدون العنف المنزلي أو يتعرضون له يتأثرون به بشدة أيضًا، وغالبًا ما يحملون ندوبًا عاطفية حتى مرحلة البلوغ. لذلك، يُعد منع العنف المنزلي أمرًا أساسيًا لحماية الأسر، وتعزيز مجتمعات آمنة، وكسر دائرة الإساءة بين الأجيال (Doroudchi et al., 2023)

يواجه الأطفال المعرضون للعنف المنزلي مجموعة واسعة من النتائج السلبية. عاطفيًا ونفسيًا، يكونون أكثر عرضة للإصابة بالقلق والاكتئاب والتوتر المزمن وانخفاض تقدير الذات والشعور بالذنب أو الخجل. قد يلومون أنفسهم على العنف أو يعيشون في خوف دائم من الصراع. سلوكيًا، غالبًا ما يُظهر هؤلاء الأطفال عدوانية أو تحديًا أو انطواءً أو صعوبة في بناء علاقات صحية. قد يُقلد بعضهم السلوكيات العنيفة التي يلاحظونها، بينما يُصبح آخرون سلبيين أو خائفين بشكل مفرط. إن التعرض للعنف خلال المراحل الحرجة من نمو الدماغ قد يُعيق النمو الطبيعي، مما يؤدي إلى تأخر في النمو الإدراكي، وصعوبة في التركيز، وضعف الذاكرة، وانخفاض في الأداء الأكاديمي. مع مرور الوقت، يواجه الأطفال من الأسر التي يسودها العنف خطرًا متزايدًا لتعاطي المخدرات، وجنوح الأحداث، وأن يصبحوا إما ضحايا أو مرتكبي إساءة في علاقاتهم مع البالغين، مما يُديم دائرة العنف. يتطلب منع العنف المنزلي نهجًا متعدد الجوانب يشمل الأسر والمدارس والمجتمعات المحلية والمؤسسات الحكومية. يمكن لحملات

التثقيف والتوعية العامة أن تتحدى الأعراف الثقافية الضارة التي تتسامح مع الإساءة، وتُعلّم الشباب العلاقات الصحية، والاحترام، والتعاطف، وحل النزاعات بطريقة سلمية. يمكن لبرامج التدخل المبكر، مثل الاستشارات، والعلاج الأسري، وخدمات الصحة النفسية، أن تساعد الأسر المعرضة للخطر على معالجة المشاكل قبل تفاقمها. يجب تدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية، والمعلمين، ومقدمي الخدمات الاجتماعية على التعرف على العلامات التحذيرية للعنف المنزلي، وإحالة الأسر إلى موارد الدعم. كما أن التدابير القانونية بالغة الأهمية: فالقوانين الصارمة، والأوامر التقييدية، والتنفيذ السريع، تُحاسب الجناة وتحمي الضحايا من المزيد من الأذى. في الوقت نفسه، يحتاج الضحايا إلى ملاجئ آمنة، وخطوط اتصال ساخنة على مدار الساعة، ودعم مالي، ومساعدة قانونية، ومساعدة في السكن للهروب من البيئات المسيئة وإعادة بناء حياتهم. يمكن لبرامج تثقيف الوالدين أن تُعلّمهم الانضباط الإيجابي، وإدارة التوتر، ومهارات التواصل، مما يُساعد في الحد من الصراعات داخل الأسرة. يمكن للمنظمات المجتمعية، والجماعات الدينية، وشبكات الأحياء إنشاء أنظمة دعم تُقلل من العزلة، وتُقدّم التوجيه من الأقران، وتُعزز مبدأ عدم التسامح مطلقًا مع العنف (Mohammadi et al. 2023)

يحتاج الأطفال الذين شهدوا عنفًا منزليًا إلى دعم مُوجّه للتعافي والازدهار. يُمكن للاستشارات النفسية المُراعية للصدمات، والعلاج باللعب، ومجموعات الدعم أن تُساعدهم على معالجة تجاربهم وتطوير استراتيجيات للتأقلم. إن الرعاية المُستقرة والداعمة من قِبل بالغين غير مُسيئين أمرٌ ضروري لاستعادة شعورهم بالأمن والأمان. يُمكن للمدارس أن تلعب دورًا حيويًا من خلال تقديم خدمات استشارية، ومساحات آمنة، وبرامج توجيه تُساعد الأطفال على بناء ثقتهم بأنفسهم، ومهاراتهم الاجتماعية، وثقتهم بالآخرين. إن توفير روتين مُنتظم، وقدوات إيجابية، وبيئات آمنة يُمكن أن يمنع الضرر النفسي طويل الأمد ويُشجع على النمو الصحي. إن منع العنف الأسري لا يقتصر على وقف الضرر المباشر، بل يشمل أيضًا كسر حلقة مدمرة تؤثر على الأجيال القادمة. ومن خلال معالجة الأسباب الجذرية للإساءة، وتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات الدعم، وتعزيز قوانين الحماية، وترسيخ ثقافة الاحترام ونبذ العنف، يمكن للمجتمع حماية الضحايا الحاليين والأطفال المعرضين للخطر. إن تهيئة بيئات آمنة وداعمة تُمكّن الأطفال من التعافي والنمو، وأن يصبحوا بالغين مرنين ورحيمين، يُبنون أسرًا ومجتمعات أكثر صحة (Gagné et al. 2023).

النظرية الاجتماعية-الثقافية لليف فيغوتسكي (1978)

تُعدّ النظرية الاجتماعية-الثقافية واحدة من أهم النظريات في مجال علم نفس النمو والتربية، وقد قدّمها العالم الروسي ليف فيغوتسكي (1896–1934). تقوم هذه النظرية على فكرة أساسية مفادها أن **النمو العقلي للطفل عملية اجتماعية بالدرجة الأولى، حيث يتشكّل تفكير الطفل ويتطور من خلال التفاعل مع الآخرين ضمن سياق ثقافي محدد. فالمجتمع، بما يحمله من لغة وقيم ورموز وأدوات، ليس مجرد محيط خارجي، بل هو مصدر حاسم يبني قدرات الطفل المعرفية وينقل له وظائف عقلية عليا مثل التخطيط والتحليل وحل المشكلات (Vygotsky, 1978). يرى فيغوتسكي أن التعلم لا يحدث فقط عندما يتمكّن الطفل من أداء مهمة بمفرده، بل عندما ينخرط في أنشطة تتجاوز قدرته الحالية ولكن يمكنه إنجازها بمساعدة شخص أكثر خبرة، ويُطلق على هذه المسافة بين الأداء المستقل والأداء الموجّه اسم منطقة النمو القريبة (ZPD). في هذا الإطار، يظهر دور ما يُعرف بـ المُعلّم الأكثر خبرة (MKO)، والذي قد يكون معلّمًا أو والدًا أو حتى زميلًا متقدّمًا، إذ يقدّم للطفل التوجيه والدعم المؤقت. هذا الدعم يسمى التسقيف (Scaffolding)، وهو عبارة عن مساعدة تدريجية تُسحب شيئًا فشيئًا حتى يصبح الطفل قادرًا على الاعتماد على نفسه.

تؤكد النظرية كذلك على الدور المركزي للغة، إذ تُعدّ أداة رئيسة للتفكير والتواصل. فالطفل يتعلم أولًا من خلال الحديث مع الآخرين، ثم يبدأ باستخدام الحديث الذاتي أثناء أدائه لمهام معينة، قبل أن يتحوّل هذا الكلام تدريجيًا إلى حديث داخلي ينظم سلوكه ويقود تفكيره. وبذلك تصبح اللغة أداة ذهنية تعكس كيف يتحوّل التفاعل الاجتماعي إلى عمليات معرفية داخلية. فيغوتسكي ميّز أيضًا بين المفاهيم العفوية التي يكتسبها الطفل من تجاربه اليومية، والمفاهيم العلمية التي يحصل عليها من خلال التعليم الرسمي. ويرى أن التفاعل بين النوعين يُسهم في بناء معرفة متكاملة أعمق. من الناحية التطبيقية، قدّمت النظرية إسهامات مهمة في ميدان التعليم:

1. التركيز على التعلم التعاوني حيث يساعد الطلاب بعضهم البعض.
2. اعتماد التوجيه المتدرّج في التدريس.
3. استخدام التقييم الديناميكي لقياس إمكانات الطفل، وليس فقط مستواه الحالي.
4. إدماج الثقافة المحلية في التعليم، باعتبارها مصدر الأدوات الرمزية التي تُشكّل الفكر.

باختصار، توضح هذه النظرية أن الطفولة ليست مجرد مرحلة بيولوجية أو فردية، بل هي نتاج تفاعل معقد بين الطفل والمجتمع. الطفل يكتسب هويته المعرفية والاجتماعية عبر الآخرين، ويتحوّل تدريجيًا إلى كائن مستقل قادر على التفكير الذاتي من خلال خبراته الثقافية ولغته وعلاقاته. إنها نظرية ترى في المجتمع ليس خلفية للتعلم، بل المحرك الرئيس لنمو الإنسان وتطوره (Vygotsky, 1978).

نظرية النظم البيئية – أورين برونفنبرينر (1979)

تُعد نظرية النظم البيئية (Ecological Systems Theory) التي قدمها عالم النفس الأمريكي أورين برونفنبرينر من أهم النظريات التفسيرية في مجال علم النفس التنموي، حيث تركز على فهم تطور الطفل في سياق بيئي واجتماعي متكامل. تنطلق النظرية من فرضية أساسية مفادها أن الطفل لا ينمو بمعزل عن بيئته، بل يتأثر بسلسلة من الأنظمة البيئية المترابطة التي تتفاعل فيما بينها وتؤثر في نمو الطفل بشكل مباشر أو غير مباشر. وقد قسم برونفنبرينر البيئة المؤثرة على الطفل إلى خمسة مستويات رئيسية. أول هذه المستويات هو النظام الصغروي (Microsystem)، وهو البيئة المباشرة التي يعيش فيها الطفل ويتفاعل معها بشكل يومي، مثل الأسرة، المدرسة، الأقران، المعلمين، والجيران. هذه البيئة تُعد المصدر الأول للتنشئة الاجتماعية، حيث يتلقى الطفل القيم والسلوكيات الأساسية. يلي ذلك النظام المتوسط (Mesosystem)، الذي يشير إلى العلاقات والتفاعلات بين مكونات النظام الصغروي، مثل العلاقة بين الأسرة والمدرسة، أو بين الوالدين والأصدقاء، ما يعكس مدى الاتساق أو التوتر بين البيئات المباشرة المحيطة بالطفل. أما النظام الخارجي (Exosystem) فيشير إلى البيئات التي لا يتفاعل معها الطفل بشكل مباشر لكنها تؤثر عليه بشكل غير مباشر، مثل بيئة عمل الوالدين أو السياسات التعليمية أو الإعلام. فعلى سبيل المثال، إذا كانت بيئة عمل الأب مرهقة، فإن التوتر الناتج عنها قد يؤثر على طريقة تعامله مع الطفل. ثم يأتي النظام العام (Macrosystem) الذي يشمل الثقافة العامة، والقوانين، والعادات، والأيديولوجيات السائدة في المجتمع، والتي تحدد الأطر العامة لتنشئة الأطفال مثل دور الدين، أو وضع المرأة، أو أهمية التعليم. وأخيرًا، يتضمن النظام الزمني (Chronosystem) البعد الزمني في حياة الطفل، سواء كان ذلك من خلال الأحداث المفاجئة مثل الطلاق أو الأزمات الصحية، أو من خلال التغيرات المجتمعية الكبرى كالحروب أو الأزمات الاقتصادية. هذا البعد الزمني يبرز أن التأثيرات البيئية ليست ثابتة بل تتغير وتتطور مع مرور الوقت. تبرز أهمية هذه النظرية في كونها تقدم نموذجًا شموليًا لفهم الطفولة، إذ لا تقتصر على الجانب الفردي أو الأسري فقط، بل تدمج بين العوامل النفسية، الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية. ولذلك، فإن اعتماد هذه النظرية يُعد أساسًا متينًا لتطوير استراتيجيات فعالة في التربية، والسياسات الاجتماعية، وبرامج الدعم النفسي للأطفال، حيث تركز على التفاعل الديناميكي بين الطفل وبيئته، وعلى ضرورة تحسين كافة المستويات البيئية المحيطة به لتحقيق نمو سليم وشامل (Bronfenbrenner, 1979).

اعتبارات تتعلق ببناء القيم والاتجاهات والعادات والسلوكيات:

1. بناء أساس سليم للتكيف الاجتماعي خلال السنوات القليلة الأولى من الحياة.
2. أهمية العلاقة الطبيعية مع الوالدين و الارتباط المبكر بهم لتحقيق التكيف الاجتماعي للأطفال.
3. يتعلم الطفل أفضل أنواع التعلم والمواقف والقيم والعادات و الصواب والخطأ وغيرها من شخص بالغ بحبه ويثق به ويرتبط به ارتباطاً عاطفياً (انتصار يونس،1974)
4. أهمية وخطورة أعداد الأطفال للمستقبل وعالم الغد، بكل ما يمثله من تحديات وصعوبات في ظل دخول العالم إلى دورة المعلومات.

5. لقد طوّر المستقبليون تصورات لأهم التحديات التي تواجه الإنسان في القرن الحادي والعشرين ، وتحول إلى الموجة الحضارية الثالثة ، الموجة المعلوماتية ، بعد أن اجتاز الموجة الثانية ، وهي الموجة الصناعية والتكنولوجية.
6. أهم الخصائص والسمات اللازمة لإنسان القرن الحادي والعشرين. لقد وجد العلماء أن هذا الإنسان يجب أن يتميز بالعديد من الخصائص والقدرات والمهارات حتى يتمكن من العيش والتفاعل والتميز والمنافسة في هذا القرن الصعب. (ستيفن بيمون، لينار تشتر،1997)

المبحث الثالث
الوعي المجتمعي وحقوق الطفل

احتلت قضية حماية الطفل مكانة مهمة في أدبيات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل ، لأن الطفل بسبب ضعف قوته الذهنية والبدنية يحتاج إلى مزيد من الحماية والرعاية ، وقد جاء هذا الاهتمام بالطفل. الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في 2 سبتمبر 1990
لأن الطفل إنسان له كرامة وحقوق معترف بها ويحتاج إلى حماية ورعاية الدولة والمجتمع والمؤسسات المدنية. يجب أن يكون الهدف من ذلك هو تأمين حماية ورعاية الطفل ومراعاة مصلحته ، ويتطلب ذلك من المجتمع تدريب جميع الأشخاص الذين لهم علاقة مباشرة بالطفل على كيفية التعامل مع الطفل بطريقة لا يسيء إلى كرامتهم وحقوقهم. الأهلية: يجب تطوير كفاءة الأفراد الذين يتعاملون مع الأطفال ، لأن ذلك يساهم في مساعدة الإنسان وبناء شخص صالح قادر على العيش والعمل بأمانة في المجتمع. (فاطمة هائل،3016،ص5) من الضروري إعطاء أهمية خاصة لرعاية الطفل ، فهؤلاء الأطفال هم أطفالنا وكنزنا. لذلك يجب الاهتمام بهم وحمايتهم والحفاظ على حقوقهم التي تقرها الشريعة والقانون باعتبارهم الفئة الضعيفة في المجتمع ، بالإضافة إلى نشر الوعي المجتمعي بحقوق الطفل ، وأن التوعية المجتمعية تعمل. لتطوير وتحسين وضع الأطفال (فاطمة هائل،3016،ص5)

دور المجتمع تجاه الطفل(موقع الكتروني)

1. توعية المجتمع بحقوق الطفل.
2. تنمية قدرة الأطفال على خلق الحوار.
3. العمل على تنمية مهارات الأطفال وقدراتهم.
4. التأكيد على السلوكيات الصحيحة والقضاء على السيئ.
5. ترسيخ مفاهيم القيادة وحرية الرأي والتعبير في نفوس الأطفال.
6. توعية الوالدين بحقوق الأبناء ودورهم في تنمية السلوكيات الإيجابية.
7.

دور المجتمع مهم جدا في مساعدة الطفل وتنمية مواهبه وقدراته وتشجيعه على الأداء بشكل أفضل. دور أعضاء المجتمع مهم جدا. لقد خطت الإنسانية خطوة مهمة في مجال حماية الطفل بإصدارها اتفاقية حقوق الطفل التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1989 استجابة للشعور باحتياج الأطفال كأحد الفئات الضعيفة اقرت الأمم المتحدة في عام 1989 اتفاقية حقوق الطفل التي تهتم برعاية وحماية الأطفال من كافة مظاهر العنف والاستغلال الاقتصادي والإهمال.

وسائط تشكيل وعي الأفراد بحقوق الطفل:

أن الوعي بحقوق الطفل يمر عبر وسائط ثلاث أساسية تترابط فيما بينها وتتكامل أهدافها وهي (بسيوني، 2006):
1-الأسرة: أنها المنظمة الأولى للفرد حيث تحديد سمات شخصيته وأهدافه وتحقيق مبادئ حقوق الطفل وهي حقوقه.
2- المؤسسات التعليمية والاجتماعية بالمفهوم الواسع: كأداة لتحرير العقل من كل أشكال الضيق والانغلاق والتفاهة، وفيه يكون تعليم حقوق الطفل أكثر تنظيماً.
3-البيئة الاجتماعية والسياسية: حيث تنشط المنظمات المدنية والهيئات العامة المختلفة ووسائل الإعلام وغيرها ، وكلها منصات تدعم المدرسة في نقل المعرفة ، وسلوكيات التدريس ، وتنمية المواقف ، والتدريب في الممارسة ، والبناء في الحياة الاجتماعية. في هذه القنوات ترسم شخصية الفرد ويتحدد مصير المجتمع ولا يمكن تقويمه إلا إذا لعبت هذه المؤسسات دورها في توعية الشباب ونشر الوعي بحقوق الطفل من أجل إقامة حياة ينبذ العنف ويقاوم كل أشكال التمييز.

اتفاقيات حقوق الطفل عربياً وعالميًا

مستوى الوعي بحقوق الطفل في المجتمع في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ومواقفهم تجاهها. اعكست تطلعات المجتمع الدولي نحو رفاهية الطفل في اتفاقية الطفل ، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع في عام 1979 ، حيث يجب أن يصبح التقدم من أجل الأطفال هدفًا رئيسيًا للتنمية الوطنية الشاملة ، منذ اليوم الأطفال هم مواطنو عالم الغد ، وبقاؤهم وحمايتهم والحفاظ على حقوقهم هو شرط أساسي لتنمية الإفراد في المستقبل. لذلك ، فإن تزويد جيل الشباب بالمعرفة والموارد لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية والنمو حتى يبلغ كامل إمكاناته يجب أن يكون هدفًا أساسيًا ، وتضع هذه الاتفاقية معايير قانونية عامة لحماية الأطفال من الإهمال وسوء المعاملة والاستغلال ، و ضمان حقوق الإنسان الأساسية ، بما في ذلك البقاء والنمو والمشاركة الكاملة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والتعليمية ، والأنشطة الأخرى اللازمة لتنمية رفاهية كل طفل. من بين جميع القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان ، يعتبر هذا التعبير أوضح وأكثر إبداعًا لما يريده المجتمع الدولي لأطفاله. تقر الاتفاقية بأن الأطفال هم أفراد لهم الحق في النمو البدني والعقلي والاجتماعي إلى أقصى حد يراه مناسبًا ، والتعبير عن آرائهم بحرية ، وأكثر من ذلك تشكل الاتفاقية ركيزة من ركائز الصحة والبقاء لتقدم المجتمع البشري نفسه. (2008، pp1-12 ،Foster.s.& Richard).

في 20 نوفمبر 1989 ، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على اتفاقية حقوق الطفل ودخلت حيز التنفيذ في 12 سبتمبر 1990 ، بعد تسعة أشهر فقط من تاريخ اعتمادها ، مؤكدة في قرارها حقوق الطفل، حيث يحتاج الطفل إلى حماية خاصة ويدعو إلى الترقب المستمر لحماية الأطفال في جميع أنحاء العالم من نموهم وتعليمهم في ظروف من السلام والأمن (2008، The one،).

تضمن هذه الاتفاقية حقوق الطفل من خلال الحد الأدنى من المعايير التي يجب على الحكومة الالتزام بها من خلال حق الطفل في التمتع بحماية خاصة والفرص والإمكانيات التي تسمح له بالنمو في بيئة صحية ، في ظروف مناسبة من الحرية والكرامة. وأن يعطى اسما وجنسية منذ الولادة. ويجب أن يتمتع بمرافق الضمان الاجتماعي ، بما في ذلك توفير الغذاء الكافي ، والمسكن ، والترفيه ، والخدمات الصحية ، وأن يُقدم له العلاج والتعليم والرعاية المناسبة. وأن يكون أول من يتلقى المساعدة والإغاثة في حالة الطوارئ .

تضمنت اتفاقية حقوق الطفل سبعة مواد مهمة وكما يلي: (Unicef, 2012, pp-4-5)

1. مادة (13) "حق الطفل في حرية التعبير ، ويشمل هذا الحق حريته في التماس وتلقي ونقل كافة أنواع المعلومات والأفكار ، بغض النظر عن الحدود ، سواء بالقول أو الكتابة أو المطبوعات أو الفن ، أو بأي وسيلة أخرى يختارها الطفل."
2. مادة (16) "حق الطفل في الحياة والبقاء والنماء."
3. مادة (15) "حق الطفل في حرية تكوين الجمعيات وفي حرية التجمع السلمي دون قيود مفروضة وفق القانون.
4. مادة (23) "حق الطفل في التمتع بحقوقه كاملة دون أي تمييز من أي نوع.
5. مادة (24) حق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه."
6. مادة (28) "حق الطفل في التعليم، وأن يكون التعليم الابتدائي إلزاميا ومتاحاً بالمجان للجميع مع اتخاذ تدابير لتشجيع الحضور والانتظام في الالتحاق بالمدارس وتقليل معدلات الانقطاع عن الدارسة."
7. مادة(31) "حق الطفل في الراحة والتمتع بوقت الفراغ والمشاركة الكاملة مع الأطفال الآخرين في النشاطات الفنية والثقافية."

أهمية تعليم وتعلم حقوق الطفل والوعي بها

وتشمل ضرورة أن تهتم العملية التربوية بتعليم وتعلم حقوق الفرد نتيجة لعدد من العوامل ومنها: لم تعد الوظيفة التربوية محصورة في تنمية الجوانب المعرفية والجامعية والدروس فقط ، بل لإعداد الشخصية المتكاملة وتنميتها. ويأتي ذلك في سياق المتغيرات الاجتماعية التي نعيشها في القرن الحادي والعشرين ، والتي تفرض على النظم التعليمية ضرورة الاستجابة لها من أجل التمكن من تحقيق التنمية ، والتي تتم من خلال الوعي الكامل بالشرعية. (أبو شمالة، 2013 ص625-670.).

أن خصائص الحقوق الاجتماعية والثقافية للطفل في المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الطفل دون تمييز بسبب العنصرية أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين ، وتتحقق هذه الحقوق بالأهداف النبيلة التي حددها الإسلام .

أهداف الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل

1- لكل طفل الحق في الرعاية الصحية والغذائية قبل الولادة وبعدها ، والحق في الاسم والجنسية والهوية والحياة
2- حماية الطفل من جميع أشكال الاستغلال الجنسي أو الدعارة أو غيرها من الممارسات الجنسية غير القانونية.
3- حق الطفل في اللعب وقضاء وقت الفراغ، وحقه في تعليم الفنون لإثرائه بثقافات مختلفة وتشجيعه على تعلم لغة مجتمعه.

الاستنتاجات

1. للدورات التدريبية دور كبير في رفع الوعي بحقوق الطفل في المجتمع.
2. للبيئة دور في بناء جوانب الشخصية للأطفال وتنشئتهم على العادات والتقاليد الصيحة.
3. يحفظ الإسلام حقوق الطفل من الانتهاكات الموجهة ضده أي أن الطفولة في سياق الإسلام وجدت ضمانها وثقتها.
4. لتعلم حقوق الإنسان اثر كبير في التحولات الإيجابية على الفرد والمجتمع.
5. تسمح مبادئ الإسلام بالاهتمام بالنمو العقلي والديني للطفل واكتسابه للعادات الصحيحة ، وكذلك الاهتمام بالتنمية الاجتماعية في أسرته الطبيعية الصالحة ، وتنمي نزعة حب التملك ، وترقيته لتحمل المسؤولية. ومنحه الفهم الصحيح والقيم التي تحكم سلوكه وأهدافه الأخرى.

التوصيات

وبناءً على نتائج الدارسة توصي الباحثة بما يأتي:

1. تنظيم ورش عمل لتفعيل دور المجتمع في تبني وتقدير واحترام مفاهيم وتعميمات واتجاهات وقيم وسلوكيات ومهارات حقوق الطفل لدى أفراد المجتمع .
2. التعاون والمشاركة بين المتخصصين التربويين في اجتماعات مؤسسات الرعاية الاجتماعية في تحليل اتفاقية الأمم المتحدة لتحسينها وتطويرها.
3. تعزيز الوعي بحقوق الطفل لدى المجتمع باستمرار من خلال نشر الندوات.
4. حث المجتمع على المشاركة بأكبر عدد من الدورات التدريبية بشكل منهجي من خلال أعطاء حافز مادي أو معنوي مما يؤدى إلى رفع مستوى وعيه بحقوق الطفل في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة.
5. حث المجتمع على رفع مستوى التأهيل الأكاديمي من خلال وضع مزايا في الترقية وزيادة الحوافز المالية، مما يؤدى إلى مستوى أعلى من الوعي بحقوق الطفل لدى أفراد المجتمع في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل واتجاهاتهم نحو مستوى ثقافة الوعي لديها بحقوق الطفل في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

الخلاصة

بما أن الطفولة هي الوجه الأكثر براءة للبشرية، فإن حقوقهم تصعد قمة هرم حقوق الإنسان لأنهم بحاجه إلى رعاية وحماية خاصة تتجاوز ما تتطلبه الفئات العمرية الأخرى، وقد أقرت معظم الدول قانوناً لحماية حقوق الأطفال ومساعدتهم على تلبية متطلبات حياتهم الأساسية دون أي تمييز بينهم، ليس على أساس طائفي أو عرقي أو لغوي أو ثقافي أو ديني.

في ضمان حقوق الأطفال في البقاء والتطور والنماء وحمايتهم من المؤثرات الضارة وسوء المعاملة والاستغلال، بالإضافة إلى ضمان مشاركتهم الكاملة في الأسرة والحياة بمختلف جوانبها ، كما يتضمن كذلك الحق في احترام والاستماع إلى رأي الطفل ، وعدم الإساءة إليه أو قمعه أو إجباره على التزام الصمت بالقوة أو التهديد.

المصادر

1. إبراهيم جورج، دور أصول التربية الفنية في التثقيف والتوعية حول حقوق الطفل، المؤتمر الدولي الأول بعنوان "حقوق الطفل من منظور تربوي" خلال الفترة من 21-22 ابريل 2009، كلية رياض الأطفال جامعة القاهرة.
2. أبو شالة فرج، درجة الوعي بحقوق الإنسان لدى طلبة مدارس التعليم الأساسي في وكالة الغوث الدولية بمحافظة غزة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية،28- (2)، 2013م،ص625-670.
3. احمد جمال ظاهر ، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، دار الكتب والوثائق، (د،ت)، الأردن
4. أمل كرت ،عنوان الدراسة تنمية القيم الأخلاقية لدى أطفال مؤسسات ما قبل المدرسة ،1990
5. انتصار يونس، السلوك الإنساني، القاهرة، دار المعارف 1974.
6. أبا حسين، غادة عبد الرحمن. (2024). "دراسة التوافق مع اتفاقية حقوق الطفل: تصورات المعلمين والأطفال حول حقوق الطفل في التعليم الابتدائي في المملكة العربية السعودية". التربية (الأزهر): مجلة علمية محكومية للبحوث التربوية والنفسية الاجتماعية)، 43(201)، 581-620.
7. إسماعيل، عمر هاشم؛ العبري، خلف مرهون؛ وكاظم، علي مهدي (٢٠٢١) "وعي مديري المدارس في عُمان بقوانين حقوق الطفل وأثره على ممارساتهم اليومية"، المجلة الدولية لبحوث التربية: المجلد ٤٥: العدد ٢، المقال ١.
8. بدوي احمد، معجم المصطلحات للعلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1986.
9. بسيوني مها، التربية وحقوق الطفل في مجال التعليم بين التشريع والتطبيق، المؤتمر العلمي الثالث لمركز رعاية وتنمية الطفولة ، جامعة المنصورة الجزء الأول من 22-23مارس.
10. حسن الصفار، رعاية الطفل، شبكة رافد للتنمية الثقافية ،2008
11. سعد مرسي وآخرون، عنوان الدراسة، تربية الطفل قبل المدرسة،1983.
12. ستيفن بيمون، لينار تشتر، الأنشطة العلمية لتعليم المفاهيم ترجمة ليلى كرم الدين، جامعة عيم شمس ، القاهرة 1997
13. عبد الجليل الزوبعي ،مناهج البحث التربوي،مطبعة جامعة بغداد،1988م،ص48.
14. الصالح عبد الله، حقوق المرأة والطفل في الشريعة السلامية والقانون المؤتمر العلمي الأول حول حقوق المرأة والطفل في ظل التشريعات الوضعية والدولية والسماوية، جامعة اليرموك مجلد2، 2002م
15. محمد أبو جبور ، بعض ملامح التنشئة الاجتماعية للطفل، الحوار المتمدن ، العدد2021،3687م.
16. روان سعد عاتق الحربي. (2020). حقوق الطفل وتطبيقها داخل مدارس مدينة جدة من وجهة نظر المعلمات - دراسة وصفية تحليلية. المجلة العربية لإعلام وثقافة الطفل، 3(12)، 1–32. https://doi.org/10.12816/jacc.2020.102157
17. مذكور إبراهيم، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1975.
18. نادي حقوق الطفل ، المؤسسة المصرية لتنمية الأسرة ، موقع الكتروني

المصادر الأجنبية

Unicef (2012). Implementing the Right to Children, The International Center for Human Rights.

Siaciwena, R., & Lubinda, F. (2008). The Role of Open and Distance Learning in the Implementation of the Right to Education in Zambia. The International Review of Research in Open and Distributed Learning, 9(1). https://doi.org/10.19173/irrodl.v9i1.481

Doe, J. (2008). Perception of children's rights in three early childhood settings. Dissertation abstract international, Victoria university of Wellington.

Vygotsky, L. S. (1978). *Mind in Society: The Development of Higher Psychological Processes*. Harvard University Press.

Bronfenbrenner, U. (1979). The ecology of human development: Experiments by nature and design. Harvard University Press.

James, A., Jenks, C., & Prout, A. (1998). Theorizing childhood. Polity Press.

Pári, A. (2024). Role of the family in the socialisation of children: Relevant sociological research in Hungary. European Integration Studies, 20(1), 139–167. https://doi.org/10.46941/2024.1.6

Doroudchi, A., Zarenezhad, M., Hosseininezhad, H., Malekpour, A., Ehsaei, Z., Kaboodkhani, R., & Valiei, M. (2023). Psychological complications of the children exposed to domestic violence: A systematic review. Egyptian Journal of Forensic Sciences, 13(1), 1–8. https://doi.org/10.1186/s41935-023-00343-4

Mohammadi, F., Oshvandi, K., Shamsaei, F., Khodaveisi, M., Khazaei, S., & Masoumi, S. Z. (2023). Child exposure to domestic violence, substance dependence and suicide resilience in child laborers. BMC Public Health, 23(1). https://doi.org/10.1186/s12889-023-15367-7

Gagné, M.-H., Clément, M.-È., Milot, T., Paradis, H., & Voyer-Perron, P. (2023). Comparative efficacy of the Triple P program on parenting practices and family violence against children. Child Abuse & Neglect, 141, 106204. https://doi.org/10.1016/j.chiabu.2023.106204

المستخلص باللغة الانكليزية

Childhood represents the most untainted aspect of mankind, hence children's rights are paramount within the hierarchy of human rights. They necessitate specialized care and safeguarding that exceeds the requirements of other age demographics. Numerous nations have implemented legislation to safeguard children's rights and ensure their fundamental needs are met without discrimination based on sectarian, ethnic, linguistic, cultural, or religious factors. These laws ensure children's rights to life, development, and growth, while safeguarding them from detrimental influences, abuse, and exploitation. Furthermore, these regulations ensure their complete involvement in familial and all facets of life. They also encompass the entitlement to have their thoughts acknowledged and spoken, and to be free from abuse, suppression, or coercion that compels silence by force or intimidation.